

تحت المجهر

هل يشترط عون قانون الانتخاب  
ثمناً لفتح المجلس؟

هتاف دهام

شككت مصادر نيابية في إمكان عقد جلسة عامة باعتبار الضبابية التي تُلقي بثقلها على العلاقة التي عادت وتوترت مجدداً بين عين التينة والرابية تقف سدا مانعاً أمام تشريع الضرورة، الذي ينتظر ما ستؤول إليه جلسة هيئة مكتب المجلس التي ستنتهي اليوم دراسة جدول أعماله المؤلف من 11 مشروع قانون، والمساعي السياسية من قوى تتولى دور الإطفاي بين رئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس كتلة التغيير والإصلاح العماد ميشال عون.

لن تكون التحذيرات التي سببها عنوان «الضرورة» سهلة حتى في ظل شعار بمن حضر الذي أطلقه رئيس المجلس بتأكيد أنه سيدعو إلى جلسة تشريعية عامة بعد إنجاز هيئة مكتب المجلس إعداد جدول أعمال هذه الجلسة، لأن الموضوع لم يعد يُحتمل حتى ولو حضر وحده، باعتباره أن المشكلة لم تعد متناقية ولا مبرر لغياب المكونات المسيحية الأساسية من الجلسة بعدما أدرج على جدول أعمالها اقتراح قانون استعادة الجنسية للمغتربين.

إن عدم تلبية دعوة التشريع من قبل التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية اللذين يصران على إدراج قانون الانتخاب إلى «استعادة الجنسية» على جدول الأعمال، وحزب الكتائب الذي يرفض التشريع في غياب رئيس الجمهورية، يجعل الاتكاء والائكال على مسيحيي 14 آذار لتغطية البعد الميثاقى غير كاف، إذا استطاع هؤلاء أصلاً أن يتحملوا تبعات ما سيقومون به. لكن الأكيد أن هناك غلياناً بين الجنرال والأستاذ على خلفية أكثر من اشتباك؛ على رأسها ما جرى في انتخابات كازينو لبنان في المعركة التي خاضتها حركة أمل مع حزب القوات في وجه التيار الوطني الحر.

إلى جدول أعمال الجلسة المختلف عليه في الأساس، مروراً بانتخابات نقابة المحامين والصيادلة وطب الأسنان، وصولاً كما تقول مصادر التيار الوطني الحر ل«البناء» إلى محاولة الرئيس بري العشر بورقة رواتب الجيش اللبناني والقوى الأمنية والتي كان المقصود منها إخراج الجنرال بتحميله أولاً ومسؤولية عدم انعقاد جلسة مجلس الوزراء الذي ينبغي أن يجتمع من أجل اتخاذ مرسوم بنقل احتياط الموازنة إلى بند الرواتب، وثانياً اعتبار أن تأمين رواتب كانون الأول لموظفي القطاع العام مع ملحقاتها، يستوجب قانوناً من مجلس النواب. ردّ العماد عون بحسب ما عملت «البناء» من مصادر سياسية على ذلك عبر قنوات الاتصال وبشكل مباشر في الإعلام، مؤكداً أن الرواتب لا تستلزم لا مجلس وزراء ولا مجلس نواب طالما أنها شأن قانوني وحق مكتسب يجب صرفه، وفقاً لقاعدة استثمارية المرفق العام. وكاد الموقف أن ينفجر بين الطرفين عندما غزت الرابية عبر قنواتها بأنه ستتم الاستعانة بأحد القانونيين لإظهار حقيقة ما يجري من مسرحية رواتب العسكريين، وتمّ تدارك الأمر في الساعات الـ 48 الماضية، فطوى التيار البرقائلي هذه المسألة ودفع وزير المال رواتب الجيش.

إن انقواء مناوئة الرواتب، لا يبغي الأجزاء التصعيدية بين حركة أمل والتيار العوني، وبحسب المصادر البرقائية، فإن العلاقات متوترة. وإذا كان الجنرال سيحدد موقفه من تشريع الضرورة في المؤتمر الصحافي عقب الاجتماع الأسبوعي للتكامل اليوم، فإن مصادر تؤكد أن وضع جيد جداً وليس بحاجة لاسترضاء أحد في الداخل والتطورات في الخارج إذا لم تكن لمصلحته 100% فهي لا تصب في مصلحة الفريق الآخر على الإطلاق.

لا بازار تسويات مفتوح مع بري، وفتح باب المجلس النيابي، بحسب مصادر التيار الوطني الحر، ثمّة قانون الانتخاب الذي يستطيع بري أن يضغط على رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط لحضور جلسة مخصصة لهذا الشأن، وإلا «فلن تمرّ الأمور مرور الكرام».

لكن السؤال هل موقف التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية موحد من قانون الانتخاب؟ فإذا كان الجنرال عون أعلن في طاولة الحوار أنه يوافق على قانون انتخاب يجعل لبنان 15 دائرة على أساس النسبية، والقوات اللبنانية متمسكة بمشروعها المخطط المشترك مع الحزب التقدمي الاشتراكي وتيار المستقبل والقائم على انتخاب 68 نائباً على أساس الأثري و60 نائباً على أساس النسبية، فإلى أي مدى يشكل الدخول إلى مجلس النواب من دون الاتفاق على قانون انتخاب بين المكونات السياسية مغامرة خطيرة تنطوي على إدخال القانون الانتخابي في المجهول ولن يرضى أحد بحسم الموضوع بالتصويت تحت قبة البرلمان من دون اتفاقات سياسية مسبقة.

بري يعزي بوتين ورئيس مجلس الدوما

كاغ من عين التينة؛ سبقي ندعم لبنان



بري وكاغ خلال لقاءهما في عين التينة

عرض رئيس مجلس النواب نبيه بري التطورات مع زواره في عين التينة، حيث التقى المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ، في حضور المستشار الإعلامي علي حمدان.

وقالت كاغ بعد اللقاء: «بحثت مع الرئيس بري في المآزق السياسي الذي يواجه البلاد على كل الصعيد. إن الدور الذي يقوم به دولته في تسهيل وقيادة الحوار يبقى في نظرنا مهما للغاية وللمجتمع الدولي. وأن الأمم المتحدة والمجموعات الدولية الداعمة الأخرى ملتزمة في الشراكة مع لبنان في هذا الظرف الاستثنائي، ولكن هناك حاجة أيضاً إلى المساءلة واتخاذ القرارات. كما بحثنا في عدم اجتماع المجلس النيابي الذي يؤثر سلباً على العديد من القرارات التي يجب أن تؤخذ ليس في مسألة قروض البنك الدولي فحسب بل في قرارات أخرى أيضاً».

وأضافت: «كانت محادثات مهمة للغاية وسأبقى على تواصل مع الرئيس بري في الأسابيع المقبلة في قيادته وسعيه إلى إيجاد الحلول للعديد من القضايا الصعبة التي تواجه البلاد، ونحن في الأمم المتحدة سنبقى ندعم لبنان وننتقل إلى إيجاد الحلول».

من جهة أخرى، أثنى الرئيس بري إلى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، معزيا ضحايا كارثة الطائرة. كما أرسل برقية مماثلة إلى رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين. وأبرق بري أيضاً إلى رئيس برلمان سيراليون شيكو بيدارا باشيرو دومبوا، معزيا بوفاة رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان.

البناء

«إسرائيل» تتحرك على كافة الجبهات بزخم غير مسبوق

روزانا رمال

رجب طيب اردوغان مجدداً في الانتخابات التركية، والذي يصب بشكل كبير لمصلحة «إسرائيل» جملة وتفصيلاً، ويمكّنها من الدخول بشكل غير مباشر إلى طاولة المفاوضات السورية.

يبدو من بعض التقارير أنّ «إسرائيل» لعبت دوراً هاماً من أجل فوز «العدالة والتنمية» بالحكم مجدداً، ومارست تأثيراً فعالاً في الولايات المتحدة لاستشارة حرسها المتبادل حتى ضغطت على جماعتها في الداخل المتعطلة بفرق فتح الله غولن للتصويت لأردوغان بعد أن احتجبت الأصوات عنه في الجولة الأولى، وبهذا تكون واشنطن بعفت برسالة لأردوغان أنها قادرة على التخلي عنه، مثلما فعلت في دورة حزيران الماضي، وأنها قادرة على رعايته شرط القبول بما ترتضيه، ومن جهة أخرى لبّت واشنطن سلم أولوياتها وهو الأمن «الإسرائيلي».

أما علاقة «إسرائيل» بالمشاورة بفوز اردوغان فتمتمل بقدرته على أن يكون مشرفاً عاماً ومنسقاً وسيطاً قادراً على الضغط على حركة حماس في أي وقت، وهو القادر على ضبط حركة إيقاعها كما بدأ خلال انتفاضة السكاكين حيث لم تحرك الحركة ساكناً لدعم الشبان المنتمين إلى أو اتخاذ قرارات بحجمها، وعليه فإن «إسرائيل» لا يمكن لها التقريب بالوسيط الأساسي في أي تسوية مقبلة بين حماس و«إسرائيل»، إذا شاءت الظروف كما روج سابقاً برعاية تركية، وتحفظ أيضاً القدرة على ضبط الأمن، وتبادل اردوغان و«إسرائيل» الخدمات والمصالح من وراء ظهر القضية الفلسطينية، وهكذا تكون «إسرائيل» قد أمسكت بورقتها الكبرى مع حركة حماس أو أمنها الداخلي.

«إسرائيل» التي تسعى لإثبات حضورها بظل الوجود الروسي تؤكد التأكيد أن لا أحد يمكن له العبث بمصالحها التي يتكلمها وجود الجماعات الإرهابية في البلدان التي يعينها تفكيك الجيوش فيها، وبالتالي إذا كانت «داعش» مصلحة «إسرائيلية» فإن على روسيا الانتباه إلى أن قرارها بقتل

بعد سجل طويل حول مسألة تأمين الرواتب للعسكريين، أثمرت الاتصالات السياسية صيغة لحل المعضلة بمخرج قانوني استثنائي بعد مشروع مرسوم التحول من الاحتياط إلى بند الرواتب، لتأمين الأموال لشهر واحد.

وكان وزير الدفاع سمير مقليل زار صباح أمس، رئيس الحكومة تمام سلام وبحث معه مشكلة رواتب العسكريين، وقال بعد اللقاء: «لم أسمع عن أي بلد في العالم تداول فيه السياسيون والإعلام في مثل هذه القضية الوطنية العليا، ومن غير المعقول أن يجري التداول بها بهذه الاستشارة القانونية لتأمين وتصرف رواتب العسكريين والفضل الأكبر يعود إلى رئيس الحكومة الذي تصرف بصبر طويل ودرس القضية بموضوعية كي نصل إلى نتيجة إيجابية. كذلك يجب أن نشكر وزير المالية على حسن خليل على تعاونه والعمل الذي قام به مع الرئيس سلام لإنهاء هذه القضية».

وأضاف: «الجيش هو الضامن لاستقرار وأمن هذا البلد، وهو خشية الخلاص ليس فقط من خلال تقديم الشهداء، واليوم أيضاً قدم شهديين كانا يعملان على ضمان الأمن والاستقرار. أتمنى عدم تدخل السياسيين والإعلام في قضية الجيش وليتركوه في حاله وهو يقوم بمهامه. الجيش سيغضب رواتبه اليوم (امس) وبذلك تنتهي القضية».

وفي وزارة الدفاع، عقد اجتماع ضمّ إلى وزير الدفاع سمير مقليل، وزير المال علي حسن خليل وقائد الجيش العماد جان قهوجي.

وإثر اللقاء قال خليل: «بمهمنا اليوم، في حضور وزير الدفاع وقائد الجيش، أن تؤكد حل الإشكالية التي كانت قائمة حول صرف الرواتب للجيش ويضعز القوى الأمنية والإدارات العامة في البلد، والموضوع ليس فقط لدى الجيش، فقد أخذنا استشارة قانونية لتأمين هذا الشهر وصدر فحواً توجيه من دولة رئيس مجلس الوزراء بعد سلسلة من الاتصالات التي أجريت خلال اليومين الماضيين بين دولة الرئيس بري ورئيس الحكومة وزير الدفاع وقائد الجيش والإدارة المعنية في وزارة المال، وتوصلنا إلى مخرج قانوني استثنائي بعد مشروع مرسوم التحول من الاحتياط إلى بند الرواتب موضوع التنفيذ. هذا الإجراء الاستثنائي يجب أن يبقى في وضعه الاستثنائي حتى صدور المرسوم عن مجلس الوزراء في أقرب وقت ممكن. وهنا ندأني إلى القوى السياسية والكتل النيابية ولأعضاء الحكومة أن نبعد هم الملف عن التسييس، القضية دستورية قانونية بحتة، وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته وأن يوافق في أول جلسة لمجلس الوزراء على نقل هذا

الاتصالات السياسية تفضي إلى مخرج استثنائي لمشكلة رواتب العسكريين

مقبل وخليل: لعدم تسييس الملف وسحبه من التداول الإعلامي

الاعتماد كي نستطيع أيضاً تغطية الأشهر المقبلة من دون أي ارتباكات».

وشدّد على أنّ «من غير المستحسن أن نتوصل في هذا البلد إلى مرحلة تسجل فيها مخالفات ليس لمصلحة أحد على الإطلاق. كل الذين ينادون أنّ هذا البلد يجب أن يبقى ويجب أن يستمر عليهم المحافظة على القواعد الدستورية والقانونية بالإفئاق وبغيره». وأمل عدم الوقوع في أي إشكالات في المرحلة المقبلة، وخصوصاً أن لدينا استحقاقات ثابتة على صعيد الإنفاق ومرتبطة بالجيش لن نتكلم عنها في الوقت الحاضر».

وتمنّى مقليل، بدوره، «أن تكون رواتب العسكريين في المستقبل محور تداول بين السياسيين والإعلام، فهذه قضية مصلحة وطنية عليا وليس مسموحاً زج موضوع الجيش في السياسة ولا غيرها».

الجيش: لا تقرب بحقوق العسكريين

وفي السياق عينه، أكدت قيادة الجيش في نشرة توجيهية وزعتها على العسكريين «أنّ ما حصل، وعلى أهميته، لا يمكن أن يؤثر على معنويات العسكريين، أو يزعزع ثقتهم بالدولة أو يضعف عزيمتهم على مواصلة مهامهم وواجباتهم، وخصوصاً أنّ اللبنانيين جميعاً، يضعون كامل ثقتهم بالجيش، ويؤمنون على دوره الإنقاذي في حماية الوطن من الأخطار والتحديات الجسام، التي يتعرض لها في هذه المرحلة المصرية من تاريخه».

وإدراكاً منها لحجم التضحيات التي يبذلها العسكريون والمصاعب الحياتية التي يواجهونها»، أكدت قيادة الجيش «تمسكها بكرامتهم وحقوقهم المادية، سواء من خلال دفع الرواتب والمساعدات الاجتماعية وغيرها في الأوقات المحددة، أو من خلال حفظ هذه الحقوق في مشروع سلسلة الرتب والرواتب المقترحة، فمعنويات العسكريين ولقمة عيش أفراد عائلاتهم، هي من أولويات القيادة، ولن تسمح بالتفريط بها تحت أي ظرف من الظروف».

وعبرت الهيئة عن تقديرها «التزام العسكريين المعابر على أداء المهام الموكلة إليهم، بكل مسؤولية واندفاع، على الرغم من الظروف المادية القاسية التي عانها أفراد عائلاتهم، تامل ألا تتكرر هذه السابقة، من خلال قيام المعنيين باستدراكها قبل حصولها، وعدم إقحام الجيش في النزاعات والخلافات السياسية الضيقة، وهي على ثقة بأن أبناء هذه المؤسسة لن يقفوا عند مشكلة طارئة من هنا أو هناك، وستجاوزون ما حصل بروح المناقبية والالتزام».

خفايا

اعتبر مسؤول سابق أنّ الأكثر سوءاً في ملف النفايات ليس الروائح الكريهة المنبعثة منها وما تلحقه من أضرار بيئية وصحية، إنما رائحة هذا النظام الطائفي العفن المهترئ الذي أوصل لبنان إلى الهاوية على كل المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإذ أكد ضرورة إيجاد معالجة سريعة لأزمة النفايات، شدد على أنّ أولى الأولويات تبقى في التخلص من هذا النظام السريّ بكل المقاييس، وأولى الخطوات على هذا الطريق تتمثل بقانون انتخابات يعتمد لبنان دائرة واحدة على أساس النسبية وخارج القيد الطائفي...



مقبل و خليل وقهوجي بعد الاجتماع في وزارة الدفاع (مديرية التوجيه)

لحدود الجيش ليس محورا في السياسة ولا ورقة للابتزاز

اعتبر الرئيس العماد إميل لحود في بيان، «أنّ استشهاد العسكريين في الجيش أثناء تنفيذها لعملية أمنية، يأتي في وقت يعاني فيه العسكريون من أزمة تشكل سابقة في تاريخ المؤسسة العسكرية ناتجة عن تأخير الرواتب»، مقدماً «التعازي لقيادة الجيش ومديرية المخابرات وعائلتي الشهداء الذين ضحوا بدمائهم نوداً عن الحدود أو تأميناً للأمن في الداخل».

ورأى أنّ «تعمد جزء كبير من الطبقة السياسية في استهداف الجيش من الناحية المادية نهج بدأ منذ سنوات من قبل سياسيين مغرورين بالهدف والانتماء، في وقت تحتاج فيه المؤسسة العسكرية الى دعم مطلق، وخصوصاً في ظل الدور الذي تقوم به والتضحيات التي تقدمها، وفي حين يتخرس الفساد والتدخلات السياسية جسد مؤسسات أخرى، أمنية وقضائية وديبلوماسية».

وطالب «بدفع الرواتب المستحقة للعسكريين فوراً ومن دون أي تأخير»، مشيراً إلى «أنّ هذا الأمر لا يحتاج إلى انعقاد جلسة لمجلس الوزراء»، ومحدراً من «مغبة تكرار ما حصل في المستقبل، فالمؤسسة العسكرية لا يمكن أن تكون لا محورا في السياسة ولا ورقة للابتزاز، والضباط والرتباء والعسكريون المنتمون إليها يشرفون السياسيين المتسابقين إلى عقد الصفقات والتسويات، وأحياناً كثيرة على حساب تضحيات الجيش وكرامته»، ونوّه لحود ب«الدور الذي يقوم به قائد الجيش العماد جان قهوجي في سبيل حماية حقوق العسكريين الذين تعاضوا عبرهم عشرات آلاف العائلات، وبدلاً من منحهم مكافآت وعلاوات لا تشكل إلا نسبة ضئيلة جداً مما يُهدر في الوزارات والإدارات الرسمية يتّهم حرامهم مما هو حق لهم».

وحيا «الجنود الذين يقفون على الجبهات ويصدون الإرهاب، صيفاً تحت أشعة الشمس وشتاءً في ظلّ مناخ قارس، وشدّد على قبضاتهم التي تشكل فخراً لجميع اللبنانيين، على عكس السياسيين الذين يجلسون في مكاتبهم الفخمة، يبحثون عن وسيلة لتصفية عدد المحسوبين عليهم والمستقدين من الزبائنية السياسية، غير آبهين بتضحيات العسكريين والتزاماتهم المادية».

نشاطات

التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وفداً من الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم وعرض معه شؤوناً اغترابية.

بحث وزير العمل سجعان قزي مع السفير السويسري فرنسوا ياراس العلاقات الثنائية والتطورات في المنطقة والأفكار التي يمكن أن تساهم فيها الدولة السويسرية لإيجاد حل للفراغ الرئاسي.

بمناسبة تسلمه مهامه الديبلوماسية، زار القائم بأعمال السفارة الأميركية في لبنان دانييل هال كلاً من رئيس الحكومة تمام سلام وقائد الجيش العماد جان قهوجي وعرض معهما التطورات والتعاون بين جيشي البلدين.

استقبل الرئيس حسين الحسيني في منزله في عين التينة سفير فرنسا السابق في لبنان رينيه آليرافقه السيد فرانسوا أبي صعب، وكانت مناسبة لعرض الأوضاع الراهنة في لبنان والمنطقة.

استقبل الرئيس الدكتور سليم الحص وفداً من آل صفوان لتقديم الشكر على مواسمته وتقديره واجب الغزاء لعائلة صفوان بالفأجة التي ألّمت بالعائلة جراء غرق عدد من أفرادها في البحر بين تركيا واليونان. وطالب الوفد بمتابعة ملف المفقودين الذين ما زال مصيرهم مجهولاً حتى اللحظة.

كذلك زار الوفد رئيس حزب الاتحاد الوزير السابق عبد الرحيم مراد.

استقبل رئيس اللقاء الديمقراطي النائب وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو، سفير تركيا الجديد في لبنان كاغاثاني أرسيان، وعرض معه التطورات السياسية الراهنة في لبنان والمنطقة.

عرض رئيس لجنة حقوق الإنسان النيابية النائب ميشال موسى مع النائب في البرلمان الأوروبي ريتشارد هوديت التطورات الراهنة في المنطقة. كما بحث الجانبان موضوع اللاجئين السوريين وتداعياته على الأوضاع الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى الأزمة السياسية في لبنان.